ظاهرة التناوب في القرآن الكريم. . دراسة تطبيقية

دكتور/ بندر الخالدي
قسم اللغة العربية، كلية الآداب
جامعة الكويت

المقدمة:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. ثم أما بعد..

يتحدث هذا البحث عن ظاهرة النيابة بمعناها اللغوي العام القائم على (الاستبدال)، أي استبدال لفظ بلفظ أو إقامته مقامه، بغض النظر عن كون الألفاظ المتبادلة أفعالا بأسماء، أو أسماء بأسماء، أو حروفا بحروف، فضلا عن تناوب الصيغ فيما بينها، كالمفرد والمثنى والجمع، أو التذكير والتأنيث، أو الغيبة والتكلم والخطاب، ولكن يشترط في جميع هذه الأشكال قيامها على أساس من النحو العربي، كأن تكون تلك الألفاظ عاملة أو أن تكون آخذة حكمها النحوي مما لازمها من الألفاظ.

ولا يعنينا في هذه الدراسة تناول ظاهرة النيابة بمعناها الاصطلاحي النحوي الخاص القائم على (الحذف والإحلال) فحسب – أي حذف لفظ برتبة نحوية معينة، وإحلال لفظ برتبة نحوية أخرى محله آخذا الحكم النحوي لما ناب عنه، وذلك نحو حذف الفاعل وإنابة المفعول منابه. إذ إن هذا الموضوع قد تم التطرق له من قبل *.

ولقد ظهر لي مفهوم التناوب بمعناه اللغوي جليا بين الأسماء، وسأحاول – بتوفيق من الله – أن أعرض ذلك في ثنايا هذا البحث ، حيث ستكون هذه الدراسة دراسة تطبيقية لظاهرة التناوب بين الأسماء في القرآن الكريم، ولن أقتصر على ذلك بل سأبين دور المعنى في هذه الظاهرة، وعلاقته بنيابة لفظة عن أخرى.

فالأسماء لم تكن لتجري على صيغة واحدة، بل هي على صيغ وأقسام، فمنها المشتق ومنها المصدر، وكل من هذين القسمين يشتمل على أقسام مختلفة أيضا، وقد

* انظر مثلا: ظاهرة النيابة في النحو العربي، أحمد عطية المحمودي، وظاهرة النيابة في العربية، عبد الله صالح بابعير.

وقف النحاة على هذه الأسماء، فجعلوا بعضها أصولا وبعضها الآخر فروعا بحسب صيغتها وموقعها في الكلام.

فمما ذكروه – مثلا على ذلك – أن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا، فإذا ما وقع لفظ بصيغة أخرى موقعه، فهو على سبيل النيابة عنه.

وقد يكون دليل النيابة هو الإسناد، وذلك إذا وقع المسند بصيغة معينة هي خلاف ما يطلبه المسند إليه، كـ(اسم الفاعل واسم المفعول) فهو على سبيل النيابة أيضا.

وهكذا يتضح وجه النيابة ودليلها في هذا البحث، هذا وقد رأيت أن أعرض بعض المواضع التي تتضح فيها ظاهرة التناوب، وهي كالتالي:

الموضع الأول: التناوب بين المشتقات.

الموضع الثاني: نيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح.

الموضع الثالث: نيابة المصدر عن المشتق في موضع (الخبر والصفة والحال).

الموضع الرابع: نيابة المفعول به عن الفاعل.

الموضع الأول: التناوب بين المشتقات

تعد المشتقات بابا واسعا في الصرف العربي، وتعد النيابة بينها بابا واسعا أيضا، ولكن لا يعنينا منها هنا إلا ما كان على صلة بتغير الإسناد، أو تعلق الألفاظ فيما بينها، ذلك أن من هذه النيابة ما تكون مطردة في أصل وضعها بغض النظر عن وقوعها في أية بنية أو تركيب، ومن ذلك ورود ألفاظ على زنة (فعيل) ولكنها بمعنى اسم الفاعل، نحو (قدير وسميع وعليم) [١]، فإنها لا تدخل في بحثنا ؛ لأنها نيابة محددة بين الصيغ بحد ذاتها من دون أن يكون لها أثر في تغيير البنية من حيث تعلق الألفاظ فيها، ومثل ذلك أيضا ألفاظ على زنة (فعيل) لفظا ومفعول معنى، نحو لفظة (أسير) فإن معناها هو (المأسور) [٢]، بيد أنها لم تدخل بحثنا لخلوها من تغيير البنية والتركيب، ولعل ذلك يتضح أكثر بالوقوف عند قوله تعالى:(وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً)[٣] فلفظة (أسير) لم تكن ذات أثر في تغيير بنية الآية التي وردت فيها.

ولا أعني أن هذه النيابة خالية من المعنى، بل هي تحقق المبالغة ومعاني أخرى *، ولكن مجالها الصرف وليس النحو ؛ لأنها نيابة تتحدد من دلالة اللفظة بحد ذاتها، من دون تعلقها بما يجاورها من الألفاظ.

إذن فالذي يعنينا هنا هو نيابة المشتق عن غيره إذا أنشأت تغييرا في البنية أو التركيب، نحو أن يكون وقوع المسند صيغةً هي خلافٌ لما يطلبه المسند إليه، كأن يقع المسند اسم مفعول والمراد هو اسم الفاعل، أو يقع المسند اسم فاعل والمراد هو اسم المفعول.

ولذا اصطلح أصحاب المعاني على هذا التغاير بـ(مجاز الإسناد) [٤] ؛ لأن الإسناد لم يكن حقيقيا، وجعلوا تلك النيابة من علاقات هذا المجاز، فإذا ناب اسم المفعول عن اسم الفاعل فالعلاقة فاعلية [٥]، وإذا ناب اسم الفاعل عن اسم المفعول فالعلاقة مفعولية.

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٩٦.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، ٦٢٥/٢.

(٣) الإنسان: ٨.

* فمن المبالغة ما ذهب إليه ابن هشام حين وقف عند قوله تعالى:(فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ). (يونس: من الآية ٢٤). فقال: ((وأقيم (فعيل) مقام (مفعول) ؛ لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرح في أنملته: (جريح) ويقال له: (مجروح))). (شرح شذور الذهب: ١٠٢، وينظر: معاني الأبنية في العربية: ٦٢).
ومن المعاني الأخرى، ما ذكرها الاستراباذي في قوله: ((وقد ينوب (فعلان) عن (فعل) كـ(غضبان) والقياس (غضب) إذ الغضب هيجان، وإنما كان كذلك ؛ لأن الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن)). (شرح شافية ابن الحاجب: ١٤٦/١-١٤٧).

(٤) ينظر، مفتاح العلوم: ٦٣٠.

(٥) ينظر: أسرار البلاغة: ٣٢٧، الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٨.

وقبل الوقوف عند هاتين العلاقتين وطبيعة النيابة فيها، أود الإشارة إلى أن خلافا وقع بين أصحاب المعاني، هذا الخلاف يتمثل في ما ذهب إليه بعضهم من عد هذه الصيغة واردة على أصلها لفظا ومعنى [١] من جهة، وفيما ذهب إليه بعض آخر من عدها نائبة عن صيغة أخرى مجازا [٢] من جهة أخرى.

ويمكن القول، إننا سنعتمد المعنى والسياق أساسا في التوجيه والترجيح، وقد يتطلب المعنى كلا المذهبين من حقيقة ومجاز.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن القول بإبقاء الوصف على أصله لفظا ومعنى لا يعد من النيابة، بل النيابة تكون بوقوع الوصف دالا على غير معناه، وإنما ذكرنا القول الأول وأخذنا به ؛ لأجل تخريج المعنى عليه، وأن الحقيقة قد تتفق مع المجاز ليكون المعنى على أتم وجه وبيان، وأحسب ذلك من خصائص العربية التي تمتاز بها من غيرها من اللغات.

نيابة اسم المفعول عن اسم الفاعل.

ينوب اسم المفعول عن اسم الفاعل كثيرا، وقد اصطلح أصحاب المعاني على ذلك بالعلاقة الفاعلية، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:(وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَاباً مَسْتُوراً)[٣] أي حجابا ساترا [٤] ؛ بناء على أن الحجاب لا يُسترُ بل هو الذي يَستر ما وراءه، فتحول الإسناد بهذه الصيغة من الحقيقة إلى المجاز ذي العلاقة الفاعلية.

وقيل في هذا اللفظ رأي آخر، وهو أن (مستورا) باق على أصله في كونه اسم مفعول لفظا ودلالة، بمعنى أنه حجاب لا يرى فهو مستور [٥]، ولعل لهذا الرأي وجها كبيرا من القبول ؛ وذاك لما فيه من الدلالة على نوع الحجاب وخفائه، فهو معنوي لا حسي، ولا تراه العين، فإذا كان (مستورا) اسم مفعول على وجه الحقيقة لا المجاز، فقد دلَّ على هذا النوع من الحجب وفرقه عن الحجب الحسية الأخرى، ومما يؤكد ذلك هو عدم ورود لفظة (حجاب أخرى) موصوفة بهذا الوصف في القرآن الكريم أبدا ؛ لأنها جميعا حجب حسية مرئية، فلا يتأتى وصفها بالخفاء، ومن ذلك قوله تعالى:(وَبَيْنَهُمَا

(١) ينظر: معاني القرآن / للفراء: ١٨٢/٣، معاني القرآن / للأخفش: ٣٩١/٢، تأويل مشكل القرآن: ٢٩٦، ليس في كلام العرب: ٣١٧.
(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٦٦/١.
(٣) الإسراء: ٤٥.
(٤) ينظر: الصاحبي: ٣٩٧، فتح القدير: ٢٣١/٣.
(٥) ينظر: الكشاف: ٤٥١/٢. وقد ذكر الزمخشري وجهين آخرين ؛ تخريجا لهذه الصيغة، الوجه الأول هو أن يراد أنه حجاب من دونه حجاب أو حجب، فهو مستور بغيره، والوجه الآخر هو أنه حجاب يستر أن يبصر، فكيف يبصر المحجب به. (ينظر: الكشاف: ٤٥٢/٢).

حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ)[1] وكذلك قوله:(وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ)[2].

ولا أعني بذلك رفض الرأي القائل بالمجاز، بل إن دلالته مقصودة أيضا، فإرادة اسم الفاعل (ساترا) من اسم المفعول (مستورا) – بحسب مجاز الإسناد – هي دلالة على المبالغة في وصف الحجاب سترا ومنعا ؛ لأن الحجاب مجردا من هذا الوصف ذو دلالة لغوية على الستر والمنع، ولكنه معروف في الستر عن النظر دون السمع، أما المراد هنا فهو حجاب السمع، ولا بد له من ذلك الوصف لكي يدل على أنه أقوى من أي حجاب، ولذا قصدت دلالة اسم الفاعل (ساترا) تأكيدا ومبالغة في وصفه بالستر والمنع، لأنه ذو دلالة لغوية من جنس موصوفه – أي الحجاب – فكأنه قيل: (حجابا حاجبا) فصار موافقا لقولهم: ((عز عزيز، وذل ذليل، وشعر شاعر، وموت مائت، وهم ناصب، فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت والهام، صاحب العز والذل والشعر والموت والنصب ..))[3] وكذلك تكون الصيغة هنا – كما ذكرنا – (حجاب ساتر أي حجاب حاجب) ؛ تأكيدا ومبالغة في منعه السمع لا البصر فحسب، ومن هنا نفهم أيضا سبب تجريد الحجاب من هذا الوصف في الآيات الأخرى؛ وذاك لعدم وجود ما يستوجبه، فهي حجب عن النظر دون السمع.

فصيغة (مستورا) إذن بدلالتيها الحقيقية والمجازية دلت على نوع الحجاب خفاء وقوة في الوقت نفسه، ولعل هذا لا يتحقق فيما لو وقعت اللفظة بصيغة أخرى.

وتحسن الإشارة هنا إلى أن القول بهذه النيابة هي محاولة لبيان حقيقة الإسناد بعدما كان مجازا، ولذا لا يصح أن نقول بالنيابة فينتقل الكلام على وفقها من الحقيقة إلى المجاز.

وبيان ذلك في قوله تعالى:(جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً)[4] فقد قيل في اسم المفعول (مأتيا) قولان:
الأول: أنه بمعنى اسم الفاعل (آتيا) [5].

(١) الأعراف: من الآية ٤٦.
(٢) الأحزاب: من الآية ٥٣.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب: ٨٧/٢.
(٤) مريم: ٦١.
(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٩٨.

والآخر: أنه باق على أصله، ووجهوا لذلك بأن (الوعد) هو الجنة، وهم يأتونها فهي مأتية لا آتية [١].

ولعل القول الثاني هو الأولى بالقبول ما دام هناك معنى حقيقي للفظة في ظاهرها، ويمكننا أن نزيد على ذلك وجها آخر، وهو أن الوعد شيء معنوي يأتي به الله لفخامته فيكون على هذا (مأتيا به)، ولذا دخل ضمير الشأن – المفيد للتفخيم – على الجملة فقال: (إنه كان وعده مأتيا) ولم يقل: (إن وعده كان مأتيا).

وهذا إنما يؤكد رفضنا المذهب الأول ؛ ذلك أن الوصف بهذه الصيغة يجعل الوعد (مأتيا به) وهذه هي الحقيقة *، أما أن نجعله (آتيا) بحد ذاته فذلك هو المجاز، ولا يصح أن نتأول الوصف الظاهر بوصف مضمر لنخرج الكلام من الحقيقة إلى المجاز.

نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول.

وكذلك ينوب اسم الفاعل عن اسم المفعول، وقد اصطلح أصحاب المعاني عليها بـ(العلاقة المفعولية) ولعل الأمر يتشابه فيها مع العلاقة الفاعلية من حيث احتمال الدلالتين الظاهرة والمضمرة.

ومما جاء على ذلك قوله تعالى:(فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَت مَوَازِينُهُ ۞ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ)[٢] وموطن الشاهد هو اسم الفاعل (راضية) إذ قيل فيه قولان أيضا:

الأول، هو أن هذا الوصف على زنة (اسم الفاعل)، والمراد هو (اسم المفعول) (مرضية)، بناء على أنها موضع الرضا [٣]، فهي مرضي عنها.

والآخر، هو أن هذا الوصف باق على أصله، وهي إرادة اسم الفاعل [٤]، فكأن العيشة رضيت بمحلها وحصولها في مستحقها [٥].

ويمكن القول، إن كلا الرأيين راجح، ولكل جهة من القبول، فالرأي الأول إنما يرجح لدلالة المعنى عليه، فالرضا عن العيشة أمر واضح لا لبس فيه.

وأما الرأي الآخر فأرجحه أيضا، ولكن ليس على الوجه الذي ذهبوا إليه ؛ ذلك أن توجيههم يجعل غاية الإخبار محصورة في العيشة فحسب، من دون مراعاة من أسندت إليه، بيد أن الغاية غير ذلك، فقد أخبر بالظرف (في عيشة راضية) عن

(١) ينظر: معاني القرآن / للفراء: ١٧٠/٢، الكشاف: ٥١٥/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٧٧/٢.

* ومن أمثلة توضيح ذلك قولنا: (نزل المطر) فإنه على أساس من المجاز ؛ لأن المطر لم ينزل بحد ذاته بل أنزله الله، وكذلك قولنا: (أتى الوعد) فإنه مجاز والحقيقة أن الله أتى به.

(٢) القارعة: ٦، ٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن / للفراء: ١٨٢/٣، وينظر أيضا لأمثلة أخرى: ليس في كلام العرب: ٣١٧، كشف المشكل في النحو: ٢٩٥/١-٢٩٦.

(٤) ينظر: الكشاف: ١٥٣/٤.

(٥) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٣٠٧.

المؤمنين، فصارت دلالة اسم الفاعل الظاهرة أن تكون العيشة راضية عنهم، لا أنها راضية بمحلها فحسب.

وهذا التوجيه إنما يفيد المبالغة، فقد نقل سيبويه عن الخليل بيان هذه الصيغة قائلا: ((وسألته عن قولهم: (موت مائت وشغل شاغل وشعر شاعر)، فقال: (إنما يريدون المبالغة والإجادة) وهو بمنزلة قولهم: (هم ناصب وعيشة راضية))) [(١)].

وقد يقصد الوصف بكلتا دلالتيه الظاهرة والمضمرة على وفق مراعاة السياق، وبيان ذلك ما جاء في قوله تعالى:(قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)[(٢)] فقد قيل في (عاصم) قولان أيضا:

أحدهما: أنه نائب عن اسم المفعول، بناء على أن المعنى هو (لا معصوم) [(٣)].

والآخر: هو أنه باق على أصله، بمعنى أنه نفى (أي عاصم) من أمر الله [(٤)].

ولعل كلا القولين مقصود في السياق العام، فالقول الأول مقصود من خلال الاستثناء بعد الوصف، فكأنه قال: (لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله) ولا يتأتى المعنى من دون هذا التقدير، وأما القول الآخر، فيطلبه السياق قبله ؛ لأن ابن نوح قال: (سآوي إلى جبل يعصمني من الماء) فأجابه نوح عليه السلام بأنه: (لا عاصم اليوم من أمر الله) على معنى أنه لا أحد يعصم اليوم من أمر الله.

ويمكن القول، إن الأخذ بالقولين كليهما لا يشكل من حيث الإعراب، ولا سيما فيما بعد الاستثناء لتعلقه به لفظا ومعنى، فالاسم الموصول في قوله: (إلا من رحم) في محل رفع بدل من موضع (عاصم) على كلا القولين، فإذا كان (عاصم) بمعنى (معصوم) فيكون التقدير: (لا معصوم من أمر الله اليوم إلا المرحوم)، وإذا كان (عاصم) على بابه أصلا، فيكون التقدير: (لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الله)، وقيل: (إلا الراحم) والراحم هو الله جل في علاه [(٥)].

ولعل مجيء الصيغة خالية من الضمير العائد على (الاسم الموصول) يؤكد ما ذهبنا إليه، فلو ذكر العائد وقيل: (رحمه) لألزم ذلك كون الاسم الموصول بدلا من صيغة (معصوم) فحسب، ولكن حذفه جعل الاسم الموصول محتملا الإبدال من كلتا الصيغتين

(١) الكتاب: ٩٢/٢. وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٧٣.
(٢) هود: من الآية ٤٣.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٠٠/٢، البحر المحيط: ٢٢٧/٥ – ٢٢٨.
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٦٦، البحر المحيط: ٢٢٧/٥ – ٢٢٨.
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٦٦.

(عاصم ومعصوم) ؛ لأن الاسم الموصول يكون بتقدير العائد عليه بمعنى (المرحوم)، ويكون من دون هذا التقدير بمعنى (الراحم) على نحو ما ذكر المعربون.

الموضع الثاني: نيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح

الأصل في استعمال المصدر أن يكون صريحا، ولكنه قد ينحل إلى فعل وأداة ليكون المصدر مؤولا، وأما ما يذكره النحاة من تأويل المصدر الصريح أحيانا بالمصدر المؤول، ولا سيما في (باب إعمال المصدر عمل الفعل) نحو تأويلهم المصدر في المثال: (عجبت من ضرب زيدا) بـ(أن يضرب)، فإنه من باب تعيين موضع المصدر العامل دون غيره من المصادر، أو لتبيين سبب عمله، وذلك بوقوعه موقع الفعل.

ولكي نتبين المعنى من وقوع المصدر المؤول موقع الصريح، لا بد لنا من الوقوف على كل منهما بنية ودلالة، فهو يعطينا الملامح الرئيسة عن الفرق بين هذين المصدرين.

فالمصدر الصريح بسيط في بنيته ودلالاته، فهو من حيث البنية يتكون من لفظة واحدة، ومن حيث الدلالة تكون دلالته واحدة أيضا لإشارتها إلى الحدث دون الإشارة إلى الزمان، وذلك نحو قولنا: (يسعدني مجيئك ويفرحني اجتهادك).

وأما المصدر المؤول فيتكون من حرف مصدري وصلة له، وبعبارة أخرى فهو ((آلة في السبك والمسبوك ما بعدها)) [١] أي صلتها، فأما الحروف المصدرية فهي: (أنَّ وأنْ وكي وما ولو) [٢] وأما صلتها فهي من حيث العموم تكون أفعالا متصرفة إلا صلة (أن) فهي جملة اسمية (مبتدأ وخبر) ؛ وذلك لاختصاص هذا الحرف بالأسماء دون الأفعال، وهي من حيث الخصوص مختلفة تبعا لاختلاف الدلالة الزمنية للأفعال، فصلة (أنْ) يصح أن تكون فعلا ماضيا ومضارعا وأمرا، نحو قولنا: (أعجبني أن قمت، وأريد أن تقوم، وكتبت إليه بأن قم) [٣]، وأما (ما ولو) فيصح في صلتها المضي والمضارعة [٤]، نحو قولنا: (أعجبني ما قمت وما تقوم الآن، ووددت لو ذهبت ولو تذهب)، وأما (كي) فلا يصح في صلتها سوى المضارعة، وشرط تقديرها مع صلتها بالمصدر أن يدخل عليها (لام التعليل) لفظا، نحو قولنا: (جئت لكي أقرأ) أو تقديرا [٥]، نحو قولنا: (جئت كي أقرأ)، أي للقراءة.

(١) حاشية الصبان: ١٧٥/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٥١٨/١ – ٥١٩، الجنى الداني: ٢٩٧، مغني اللبيب: ٢٦٦/١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/١، همع الهوامع: ٨١/١.

(٤) ينظر: تذكرة النحاة: ٣٨.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥١٨/١، الفرائد الجديدة: ١٩٣/١.

معاني المصدر المؤول في إنابته مناب المصدر الصريح.

إن ما يشتمل عليه المصدر المؤول من زيادة في البنية تجعله ذا معان ودلالات لا يحققها إلا هو، ومن تلك الزيادة، هي الحروف المصدرية، ولقد ذكر النحاة اختلاف معانيها من تأكيد وتعليل وتمنٍ أو ما يقع منها بوجه عام، فحينما يراد التأكيد تقع الأداة (أنَّ) وعليه جاء قوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ)[1] فلا شك في أن الأداة المصدرية (أنَّ) أضفت التأكيد على معموليها، ولا يتحقق ذلك بوقوع المصدر صريحا.

وأما (كي) فإنها تفيد التعليل، ولذا وجب اقترانها بـ(اللام) الذي يفيد التعليل أيضا، نحو قولنا: (جئت لكي أكرمك)، وإن لم تقترن بـ(اللام)، تعين تقديره حكما، نحو قولنا: (جئت كي أمتحن)، أي جئت للامتحان، وقد جاءت كلتا الحالتين في القرآن الكريم، فمن الحالة الأولى ما جاء في قوله تعالى:(لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ)[2] ومن الحالة الأخرى ما جاء في قوله تعالى: (فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلا تَحْزَنَ)[3] وفي كلتا الآيتين جاءت الأداة المصدرية مفيدة معنى التعليل، ولا شك في أن هذا المعنى لا يكون في المصدر الصريح إلا من خلال ما يدل عليه الحكم الإعرابي، إذ يكون المصدر الصريح مفعولا لأجله، كأن يقدر مثلا: (فرجعناك إلى أمك إقرارا لعينها)، ولكن المصدر المؤول حقق هذا المعنى مع زيادة التأكيد والمبالغة فيه.

وأما (لو) فإنها تفيد التمني، ولذا غالبا ما تكون هذه الأداة وصلتها في سبك مصدر مؤول معمول لفعل يفيد التمني أيضا، فهي تفيد السبك مع صلتها في تقدير المصدر من جهة، وتفيد السبك مع دلالة الفعل من جهة أخرى، وبيان ذلك في قوله تعالى: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)[4] فالأصل في المصدر أن يكون صريحا، ولكن وقوعه مؤولا من (لو وصلتها) يفيد المبالغة في وصف ودهم وتمنيهم من حيث إفادة هذه الأداة معنى التمني، وهي بذلك ترتبط بدلالة الفعل على التمني أيضا، ومما يؤكد هذا أن وقوع (أنْ) المصدرية موقعها يصح نحوا ومعنى، بيد أن ما تتميز به (لو) من (أن) في دلالة

(١) الحج: ٦، ٧.
(٢) الحديد: من الآية ٢٣.
(٣) طه: من الآية ٤٠.
(٤) البقرة: من الآية ٩٦.

التمني هو الذي حسَّن وقوعها، لتكون البنية من أولها إلى آخرها في ترابط لفظي ومعنوي.

وأما (أن) فيظهر فيها التأكيد بصورة عامة، أو أن غايتها فك المصدر لتتبين ما في الفعل من دلالة زمنية معينة، ولكن هناك من النحاة من يرى فيها دلالة على احتمال الفعل حكم الجواز دون الاستحالة أو الوجوب [١].

على أنني لا أرى ذلك صوابا ؛ لأن هذا موقوف على صلتها، وليس عليها فحسب، فإذا كان صلتها فعل أمر، فكيف تجعله هذه الأداة جائزا دون الوجوب، ومن ذلك قوله تعالى:(فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ)[٢] فلا خلاف في أن الفعل هنا واجب حصوله على سبيل الاستحالة والوجوب، ولعل ذلك فات أصحاب هذا الرأي فنظروا في صيغ خاصة منه، كأن تكون صلة (أن) فعلا مضارعا، نحو قوله تعالى:(وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم)[٣] فهنا لا يكون تحقيق الفعل على سبيل الوجوب، بل على سبيل الجواز ؛ لأنها سبقت ببيان حكم المريض في الصوم، إذ قال تعالى:(أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[٤].

ومما ضربوه من مثال قولهم: (ظهر أن يسافر علي)، فيجوز أن يقع السفر أو لا يقع، بخلاف ما إذا قلنا: (ظهر سفر علي) فإنه يجوز أن يسبق إلى بعض الأذهان وجوب هذا الأمر دون الجواز [٥]، وهذا التوجيه صحيح، ولكنه لا يكون حكما عاما تختص به (أن)، بل هو حكم يحدده الفعل قبل كل شيء.

وأما (ما) فذات دلالة قريبة من (أن) من حيث وقوعها مع الفعل لتدل على الحال، فدلالتها مع صلتها واضحة أكثر من دلالتها بحد ذاتها فحسب.

أما وقوفنا على الصلة، فذاك لنتبين ما في المصدر المؤول من دلالة زمنية يمكن أن تزاد على معنى المصدر الصريح ؛ ذلك أن المصدر الصريح لا يدل إلا على الزمن المطلق [٦]، فليس في صيغته ما يدل على مضي أو حال أو استقبال، ((فجاؤوا بلفظ

(١) ينظر: بدائع الفوائد: ١٤٢/١، حاشية الصبان: ١٧٦/١.
(٢) الشعراء: ٦٣.
(٣) البقرة: من الآية ١٨٤.
(٤) البقرة: ١٨٤.
(٥) ينظر: حاشية الصبان: ١٧٦/١.
(٦) ينظر: المقتضب: ٢١٤/٣، الأشباه والنظائر في النحو: ١٩٧/٢.

الفعل المشتق منه مع (أنْ) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمـــان)) [١] ولعل اقتران (أنْ) بالدلالة الزمنية التي يحققها المصدر المؤول متأتٍ من إمكان دخولهـــا على جميع الأفعال.

ومهما يكن من أمر، فإن لتحديد الدلالة الزمنية دون إطلاقها أمرا مهما في المعنى، وذلك لا يكون إلا بإحلال المصدر المؤول نائبا عن المصدر الصريح، ومن ذلـــك قولـــه تعالى:(وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُون)[٢] فقـــد وقـــع فـــي الآيـــة مصدران مؤولان متشابهان في دلالتهما على الحدث، ولكنهما مختلفان في دلالتهما علـــى الزمان، وهنا تكمن الفائدة فيه، فالمـــصدر الأول ذو دلالـــة علـــى الحـــال والاســـتقبال، والمصدر الثاني ذو دلالة على المضي، وتقدير الدلالة الزمنية معهما تكون (ومـــا منعنـــا أن نرسل بالآيات في الحال والاستقبال إلا أن كذب بها الأولون فيما مضى)، بخلاف مـــا لو جاء المصدر صريحا، فإن دلالته الزمنية ستكون مطلقـــة، ولـــصار مـــن المجهـــول تحديدها، ولا سيما في المصدر الأول، إذ لو جاء صريحا (الإرسال) ما تميزت دلالتـــه الزمنية، وما تبين قصدها وتخصيصها لأهل مكة ؛ لأن نزولها كان بسبب مـــن ســـؤالهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل لهم الصفا ذهبـــا، وأن ينحـــي عـــنهم الجبـــال فيزرعوا، فقيل له: (إن شئت أن تستأني بهم لعلنا نجتبي منهم، وإن شئت نعطيهم الـــذي سألوا فإن كفروا أهلكوا)، فقال: (لا بل استأني بهم) [٣].

أما المصدر الثاني، فإن وقوعه بهذه الصيغة الدالة على المضي فيه إشـــارة إلـــى معناه الحقيقي من وقوعه ماضيا من لدن الأولين، وفيه إشارة أيضا إلى معناه المتمثل في الدلالة على التحقيق، بمعنى أن تكذيب المشركين من أهل مكة أمر محقق كـــشأن الأمـــم من قبلهم، ولذا كان هو السبب في منع إرسال الآيات.

وقد تراد دلالة الأمر من وقوع المصدر، ولا يدل على ذلك سوى المصدر المؤول بوقوع فعل الأمر فيه، ومن ذلك قوله تعالى:(وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَـــادِي إِنَّكُـــمْ مُتَّبَعُونَ)[٤] فالمصدر المؤول من (أن) و(أسر) ذو دلالة على الفعل الوجـــوبي، وكـــذلك أرى في هذه الدلالة تقريبا للحكاية وجعلها حاضرة في الأذهان، ولا شـــك فـــي أن كلتـــا الدلالتين لا تتحققان بالمعنى نفسه بوقوع المصدر صريحا.

(١) بدائع الفوائد: ١٤٢/١.
(٢) الإسراء: من الآية ٥٩.
(٣) ينظر: أسباب النـــزول: ١٦٦.
(٤) الشعراء: ٥٢.

ويمكن أن يقع الفعل أيضا مبنيا للمفعول لتحقيق دلالته من التعظيم مثلا، ولا يكون هذا إلا بوقوع المصدر مؤولا، نحو قوله تعالى:(فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا)[1] فإن إرادة هذه الصيغة من الفعل (أن بورك) يقصد منها التعظيم والتفخيم، ولعلها لا تكون كذلك إلا بوضعها ضمن هذه البنية (المصدر المؤول) ؛ لأن المصدر الصريح لا يدل عليها أبدا.

وقد يراد من المصدر المؤول – مع تعيين دلالته الزمنية – تعيين الفاصلة، نحو قوله تعالى:(قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْساً فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ)[2] ففي المصدر المؤول (أن يقتلون) دلالتان: الأولى، دلالة الحال أو الاستقبال، والأخرى، هي تعيين الفاصلة وتناسبها مع الفواصل الأخرى.

الخصائص الدلالية والتركيبية والإعرابية للمصدر المؤول.

يتميز المصدر المؤول من المصدر الصريح من خلال بنيته (أداة وصلة) بخصائص تركيبية وإعرابية ودلالية ضمن البنية النحوية بوجه عام.

فالمصدر المؤول من (أن) المشددة ومعموليها يسد عن المفعولين في باب ظن [3]، نحو: (ظننت أن زيدا قادم وحسبت أنك ذاهب) فـ(أن) وصلتها سدت عن المفعولين، فلا حاجة إلى تقدير مفعول ثان لإتمام البنية والمعنى، بخلاف المصدر الصريح، فإن وقوعه هنا يبقي المعنى ناقصا وبحاجة إلى مفعول ثان، نحو: (ظننت قدومه، وحسبت ذهابك)، فالمعنى يبقى ناقصا إلا بوضع المفعول الثاني نحو: (متحققا أو سريعا) ؛ ليتم المعنى والتركيب.

وبيان ذلك أن قولنا: (ظننت أنك ناجح) يختلف عن قولنا: (ظننت نجاحك باهرا) – إذا كانت (ظن) بمعنى الشك – ؛ وذاك لأن في القول الأول دلالة على انتفاء النجاح ؛ لأن المتكلم كان يظن ذلك، ولكنه كان ظنا خطأ، بخلاف القول الثاني، فإن النجاح حاصل فيه، ولكنه جاء على أقل مما يظن؛ لأن قوله (باهرا) متصل ومرتبط بفعل الشك، فهو دليل على حصول النجاح ولكنه ليس باهرا.

ويظهر الإيجاز متحققا في المصدر المؤول دون الصريح، إذا أريد قصد المعنى نفسه بكلا المصدرين ؛ وذلك أن قولنا: (ظننت أنك ناجح) يفيد الإخبار بتأكيد النجاح إذا كانت (ظن) بمعنى اليقين، بخلاف ما لو أتى المصدر صريحا، فإنه لا يصح إلا أن يؤتى

(١) النمل: من الآية ٨.
(٢) القصص: ٣٣.
(٣) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ١٩٦/٢.

بـــ(مفعول ثان) ليتم المعنى والتركيب فيقال: (ظننت نجاحك متحققا)، ولا شـــك فـــي أن الأول أوجز من الثاني.

ومما جاء على صيغة المصدر المؤول سادا عن المفعولين في القرآن الكريم قولـــه تعالى:(وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ)[1] فواضح أن المصدر المـــؤول من (أن ومعموليها) قد سد عن مفعولي (ظن) إعرابا وتركيبا، وواضح أيـــضا أن دلالـــة المصدر هي تأكيد النجاة فحسب دون وصفه بأي وصف آخر، ولعل ذلك يفيد الإيجـــاز، إذ لو جاء المصدر صريحا ما دل على هذا المعنى إلا بوضع المفعول الثاني، كأن يقال: (ظن نجاته متحققة)، ولكن المصدر المؤول أغنى عنه، فضلا عن كونـــه أكثـــر جزالـــة وبيانا.

وأما (أن والفعل) فإنه يسد عن المفعولين في الباب نفسه نحو ما ذكـــر النحـــاة [2]، فيقال: (حسبت أن تقوم)، فالإعراب والتركيب والدلالة تامة، ولا تحتاج إلى ما يتمها من مفعول، ولعل المسوغ في يعود إلى أن صلة (أن) عبارة عن ركنين تامين، أحدهما هـــو الفعل والآخر هو الضمير المستتر فيه، ومع ذلك يشبهان من حيث المعنى معمولي (ظن) فصح أن يسدا عن مفعوليها.

وكما سد المصدر المؤول من (أن والفعل) مسد مفعولي (ظن)، فإنه قد يقـــع بعـــد (عسى) فيغني عن اسمها وخبرها إعرابا [3]، وذلك بتحول (عسى) مـــن النقـــصان إلـــى التمام، إذ يكون هذا المصدر فاعلها، وقد يحقق ذلك الإيجاز، نحو قوله تعالى: (وَقَالَـــتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَـــا أَوْ نَتَّخِـــذَهُ وَلَـــداً وَهُـــمْ لا يَشْعُرُونَ)[4] فقد أغنى المصدر المؤول (أن ينفعنا) عن اسم (عـــسى) وخبرهـــا لكونـــه فاعلا لها، وفي ذلك تمام المعنى بإيجاز واختصار، إذ لو وقع المـــصدر صـــريحا لكـــان اسما مفتقرا إلى إخبار.

ومن دلالته أيضا هي التأكيد، وقد لا تأتي مع المصدر بحد ذاته، بل تـــأتي ضـــمن البنية أو السياق بوجه عام، ومن ذلك قوله تعالى:(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُـــوَ كُـــرْهٌ لَكُـــمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)[5] فالتأكيد إنما أتى من وقوع الحال جملة اســـمية (وهو خير لكم) من الفعل في المصدر المؤول (تكرهوا) لتأكيد أن كراهيـــة الـــشيء قـــد

(١) يوسف: من الآية ٤٢.
(٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ١٩٦/٢.
(٣) ينظر: حاشية الصبان: ١٧٦/١.
(٤) القصص: ٩.
(٥) البقرة: من الآية ٢١٦.

تكون خيرا، بخلاف ما لو أتى المصدر صريحا فإن البنية لا تكون بهذه الصيغة، وإن المعنى لا يكون بهذا التأكيد، ففرق كبير بين البنية في الآية أو أن يقال مثلا: (وعسى كرهكم لشيء خيرا لكم).

وكذلك يفاد من المصدر المؤول في البنية والتركيب إذا أريد نفي أمر ما، إذ يتحقق دخول أدوات النفي على الأفعال، بخلاف المصدر الصريح فلا يجوز دخولها عليه، ومن ذلك قوله تعالى:(ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ)[1] فما كان للفعل أن ينفى لولا مجيء المصدر مؤولا، وما كان للأداة الجازمة والمقصودة بمعانيها الخاصة أن تدخل إلا على الأفعال، ولعلنا نتبين ذلك أكثر فيما لو قدرنا المصدر صريحا، إذ يستعاض عن هذه الأداة بالقول مثلا: (عدم خيانتي أو انتفاء خيانتي) وهي – ولا شك – لا تحقق ما عليه الآية من بيان وما فيها من معان.

وأخيرا، يمكن القول، إن ما يحققه المصدر المؤول من خصائص ومزايا لا تعني أنه يغني عن المصدر الصريح في المواضع كلها، فإن من المواضع ما لا يأتي المصدر فيها إلا صريحا، ولا يمكن أن يضطلع المؤول بتأديتها، ومن ذلك، وقوع المصدر في باب المفعول المطلق، فهو مختص بـ(الصريح) دون (المؤول) [2]، فيقال: (ضربت زيدا ضربا)، ولا يقال: (ضربت زيدا أن تضرب)، ويشترط أيضا في وصف المصدر أن يكون صريحا [3] بخلاف المؤول فإنه لا يوصف، فيقال: (يعجبني إيمانك الكبير)، ولا يقال: (يعجبني أن تؤمن الكبير).

وكذلك ينوب المصدر الصريح عن ظرف الزمان والمكان [4]، نحو قولنا: (جئتك قدوم الحاج) وقولنا أيضا: (جلست قرب زيد) [5]، بخلاف المصدر المؤول، فليس له من هذه النيابة شيء.

(١) يوسف: من الآية ٥٢.
(٢) ينظر: حاشية الصبان: ١٧٦/١.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٦٧٩/٢.
(٤) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ١٩٧/٣.
(٥) ينظر: الفرائد الجديدة: ٣٩٣/١.

الموضع الثالث: نيابة المصدر عن المشتق في موضع (الخبر والصفة والحال)

ينوب المصدر عن المشتق في مواضع ثلاثة، هي (الخبر والصفة والحال) بناء على أن الأصل فيها أن يقع لفظها مشتقا [١]، ولكن مع ذلك، فإن خلافا نشأ بين النحاة في ذلك على ثلاثة آراء [٢].

– أن يكون ذلك على التأويل بالمشتق، أي وقوع المصدر موقع الوصف المشتق، فقولنا: (مررت برجل عدل) يكون على تأويل الأصل: (مررت برجل عادل)، وهذا مذهب الكوفيين.

– أن يكون المصدر باقيا على بابه، وهناك مضاف محذوف، تقديره: (مررت برجل ذي عدل)، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا مذهب البصريين، وهو رأي غير مستحسن عند بعض النحويين، فقد وصفه ابن الحاجب بأنه قول ضعيف [٣]، ووصفه أصحاب المعاني بأنه فاسد وغير مستقيم [٤]، وفضلا عن ذلك فإن عدم التقدير أولى من التقدير.

– أن لا تأويل فيه، ولا حذف مضاف، بل هو ((على جعل العين نفس المعنى مبالغة)) [٥] وتأكيدا.

والحقيقة أن هناك تناسبا بين المذهبين الأول والأخير، من حيث القول بالنيابة ؛ ذلك أن تأويل المصدر بالمشتق في المذهب الأول هو وقوف على أصله، وأن المصدر نائب عن المشتق في هذا الباب.

وأما المذهب الأخير، فإن عده المصدر نفس العين على سبيل المبالغة هو إقرار بخروج البنية عن أصل وضعها أيضا، فإن المبالغة لا تكون من دون تغيير، ولعل ما يؤكد ذلك هو اشتراكهما في ضرب من المجاز، فقد عدَّ البلاغيون هذا النمط من الإسناد – ولا سيما في باب الخبر – إسنادا مجازيا، علاقته المصدرية ؛ بناء على أن المصدر هو سبب تغاير الإسناد وخروجه عن الحقيقة والمألوف.

(١) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ٩٦.

(٢) ينظر: تفصيل ذلك في: الكتاب: ٤٣/٤–٤٤، شرح المفصل: ٤٩/٣–٥٠، الإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٣/١، شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ١٤٨، شرح التصريح على التوضيح: ١١٣/٢، الأشباه والنظائر في النحو: ١٣٦/٦ – ١٣٧، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ٢٤٥.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٣/١.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٠٢.

(٥) شرح التصريح على التوضيح: ١١٣/٢.

معاني المصدر في موقع المشتق.

يمكن القول، إنه لا تنافي بين المصدر والخبر أو الصفة أو الحال إذا ما وقع موقع المشتق فيها، فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال مثلا، ((بل الإتيان بالحال بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر مع زيادة فائدة الحال فهو أتم معنى)) [١] وأكثر مبالغة [٢].

وبهذا وجه المفسرون ما وقع من مصادر موقع المشتقات في هذه المواضع، وهو في القرآن كثير، فمن وقوعه موقع الصفة المشبهة في موضع الخبر ما جاء في قوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ)[٣] فقد ((أخبر عنهم بالمصدر للمبالغة كأنهم عين النجاسة)) [٤] وهو أتم معنى مما لو وقع المشتق على أصله ؛ لأن في المصدر دلالة عليه مع فضل تأكيد ومبالغة فيه.

ومن وقوعه موقع اسم المفعول في موضع الصفة ما جاء في قوله تعالى:(وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)[٥] أي مكذوب فيه [٦]، وهو أتم معنى ومبالغة أيضا ؛ لأن المصدر قد دل عليه من جهة، وجعل الدم هو الكذب نفسه من جهة أخرى.

ومن وقوعه موقع اسم الفاعل في موضع الحال ما جاء في قوله تعالى:(وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً)[٧] أي خائفين وطامعين، وقد دل عليهما المصدر مع المبالغة والتأكيد.

ومما تتميز به هذه النيابة هي احتمال تأويل المصدر بأكثر من مشتق، مما يمنح البنية مبالغة وإيجازا ؛ وذاك لقلة اللفظ وسعة المعنى، فإن تلك الاحتمالات قد تكون مقصودة كلها، وقد دل عليها المصدر وحده، ومن ذلك ما قاله النحاة في أحد شواهدهم: (قتلته صبرا) أي ((قتلته مصبورا، إذا كان حالا من (الهاء)، وإن كان من (التاء) فتقديره (صابرا))) [٨] ومما جاء على ذلك في كتاب الله قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً)[٩] فـ(كرها) مصدر واقع موقع الحال، وهو يحتمل تأويلا باسم الفاعل (كارهات)، على معنى، أنهن كارهات ذلك، أو باسم المفعول (مكرهات) على معنى، أنهن مكرهات عليه، وذلك إذا كان حالا من المفعول به (النساء) [١٠] لصحة

(١) بدائع الفوائد: ١٧/٣، وينظر: المقتضب: ٢٣٤/٣، معاني النحو: ٧٢١/٢ – ٧٢٢.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١٩٨/١.
(٣) التوبة: من الآية ٢٨.
(٤) روح المعاني: ٧٦/١٠.
(٥) يوسف: من الآية ١٨.
(٦) ينظر: معاني القرآن / للفراء: ٣٨/٢.
(٧) الأعراف: من الآية ٥٦.
(٨) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٩٨/١، وينظر: المقتضب: ٢٣٤/٣.
(٩) النساء: من الآية ١٩.
(١٠) ينظر: روح المعاني: ٢٤١/٤، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣/٣/ ١١٥ – ١١٦.

المعنى في أن يكن فاعلات في الكره، بمعنى أنه صادر عنهن، وفي أن يكون الكره واقعا عليهن، وكلا التأويلين صحيح.

وكذلك يحتمل التأويل باسم الفاعل (مكرهين) إذا كان حالا من ضمير الفاعلين، على معنى، ولا يحل لكم أن ترثوا النساء حال كونكم مكرهين لهن على ذلك، وهو بمنزلة المعنى في قوله تعالى (وَلا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ)[1] وبذلك تكون فائدة وقوع المصدر هنا هي المبالغة والإيجاز من حيث احتماله تلك التأويلات بلفظ واحد ومعنى كثير.

ومن اشتراك المبالغة مع الإيجاز أيضا – ولكن على وجه آخر – هو ما جاء في قوله تعالى:(قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)[2] فالمبالغة واضحة من حيث جعل العمل غير الصالح هو عين الشخص نفسه، وأما الإيجاز، فيكون في تأدية المصدر المعنى تاما مع المبالغة فيه دون توسع في اللفظ، ولعل هذا يتضح بتأويله بالمشتق، فيكون التقدير: (إنه عامل عملا غير صالح) ولكن المصدر مفردا أغنى عن ذكر ما زاد من ألفاظ.

الموضع الرابع : نيابة المفعول به عن الفاعل

تعد نيابة المفعول به عن الفاعل نيابة بمعناها الاصطلاحي في النحو العربي ؛ وذاك لقيامها على حذف الفاعل وإحلال المفعول به محله آخذا حكمه النحوي من رفع وإسناد.

وإنه لمن البديهي أن يكون لهذا الانتقال والتغيير معان وأغراض، ذكر النحاة منها: العلم الواضح بالفاعل، أو الجهل به، أو الإيجاز والاختصار، أو التعظيم والتفخيم [3]، ولكن هذه العلل والغايات تعنى بـ(الفاعل)، ولا تتوجه إلى (المفعول)، وما يهمنا هنا غير ذلك تماما، إذ نريد علة تتصل بـ(المفعول) بشكل رئيس، بناء على تحول حكمه النحوي من كونه فضلة إلى كونه عمدة في الكلام.

ولذا صار أهم ما يجب إثباته من غرض فيه هو (القصد إلى المفعول) ولعله غرض أغفل ذكره النحويون، ويمكن زيادته على ما ذكروه من معان وأغراض، وبيانه، أن يكون شأن المفعول به وما يقع به من حدث هو محل العناية والاهتمام، مما يجعله ذا فائدة تفوق فائدة الفاعل وذكره، فيقع المفعول محله ليكون مسندا إليه تأكيدا

(١) النور: من الآية ٣٣.

(٢) هود: من الآية ٤٦.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٠٧/٢، شرح المفصل: ٦٩/٧، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٥٣٤/١ – ٥٣٥، همع الهوامع: ١٦١/١ – ١٦٢، أسرار النحو: ١٠١.

واهتماما، وذلك نحو قولهم: (قتل حمزة) فإن الغرض من حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه ليس لكون الفاعل معلوما أو مجهولا، أو حذف إيجازا واختصارا، أو تعظيما وتفخيما، ولكن لأن ما عناهم من شأن المفعول وما وقع به من حدث عظيم هو أشد بكثير من ذكر الفاعل عندهم، ولذا اسقطوا الفاعل وأقاموا المفعول به مقامه ليكون الإسناد والتعبير والقصد متوجها إليه فحسب دون العناية بالفاعل أيا كان.

فهذا الغرض إذن لا يتحقق إلا إذا كان المفعول به ذا شأن مهم، فيراد جعله عمدة لا فضلة، ليكون محل الفائدة التي يتم المعنى بها، تأكيدا واهتماما.

وقد ورد في القرآن الكريم ما وافق هذا الغرض، نحو ما جاء في قوله تعالى: (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ)[1] فبسبب ما قام به أصحاب الأخدود من خطب عظيم مع المؤمنين أراد الله ﷻ الإخبار عن إيقاع القتل عليهم بصيغة حصر المعنى وأدائه بين طرفين فحسب، هما: الفعل وما ناب عن فاعله من مفعول ؛ وذلك لغرض الاهتمام بالمعنى الحاصل من حكم الإسناد بين هذين الطرفين، بخلاف ما لو ذكر الفاعل هنا فقيل: (قتل الله أصحاب الأخدود) فإن الاهتمام سيكون بالفاعل دون المفعول ؛ لأن الفاعل هو الطرف في الإسناد، وأن المفعول ليس طرفا فيه، ومن ثم فإن المعنى المقصود لا يتحقق كما في بنية الآية آنفا.

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه هو ورود آيات بني الفعل نفسه فيها للمفعول مرة وللفاعل مرة أخرى بحسب قصد معناه لما يبنى له ولما يسند إليه، ومن ذلك قوله تعالى:(وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ۞ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً)[2] وقوله:(وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤاً مَنْثُوراً)[3] فحيث كان ((القصد في الأولى إلى وصف ما يطاف به دون وصف الطائفين)) [4] بني الفعل للمفعول وحيث كان ((القصد في الثانية إلى وصف الفاعلين)) بني الفعل لهم، والدليل على ذلك هو اتباع كل مذكور في كلتا الآيتين بصفات عدة له ؛ اهتماما به وتنبيه الذهن عليه، ولعل أساس ذلك هو جعل المذكور والمقصود محل الفائدة ومسندا إليه، ولو لم تكن هذه الغاية لجمعت الآيتان في بنية وآية واحدة عن طريق إسناد الفعل إلى فاعله

(١) البروج: ٤.
(٢) الإنسان: ١٥، ١٦.
(٣) الإنسان: ١٩.
(٤) درة التنزيل: ٥١٠ – ٥١١، وينظر: بصائر ذوي التمييز: ٤٩٤/١.

وجعل المفعول أو ما يتعلق به فضله في الكلام، فهو أدعى إلى الإيجاز والاختصار، إلا أن هذا لم يكن.

وقد تكون الغاية من هذه البنية هي تأكيد أن نائب الفاعل محمول على الشيء بغض النظر عن ذكر الفاعل، وهذا يكثر مع الأفعال التي تحتمل صيغة صرفية أخرى يصح معها أن يكون نائب الفاعل فاعلا، وبيان ذلك في قوله تعالى:(وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)[1] فموطن الشاهد هو اختيار البنية (صرفت أبصارهم) دون (انصرفت أبصارهم) مع صحة هذه البنية الأخيرة لغة ونحوا، وذلك للدلالة ((على أن أكثر أحوالهم النظر إلى أهل الجنة، وأن نظرهم إلى أصحاب النار ليس من قِبلهم، بل هم محمولون عليه، والمعنى أنهم إذا حملوا على صرف أبصارهم، ورأوا ما عليه أهل النار من العذاب استغاثوا بربهم من أن يجعلهم معهم)) [2].

(١) الأعراف: ٤٧.

(٢) البحر المحيط: ٣٠٣/٤.

الخاتمة:

توصل هذا البحث إلى النتائج التالية:

– أن بين النحو والمعنى صلة وأسبابا، ولم يكن النحو مقتصرا على ما في أواخر الألفاظ من علامات.

– أن للنحاة اهتماما بالمعنى إلى جانب اهتمامهم بصنعة النحو والإعراب.

– أن لنيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح دلالات عدة، تنشأ من الأداة المصدرية أو الفعل المقترن بها.

– أن هذه النيابة لها أثرا نحويا في تكوين بنية لا تكون بغيره، كـ(سده مسد المفعولين) في باب ظن وأخواتها، بخلاف المصدر الصريح، فإن وقوعه مفردا لا يحقق للبنية تمامها.

– أن التناوب بين المشتقات لا يكون طريقا إلى المجاز فحسب، بل قد تراد الحقيقة من اللفظ نفسه أيضا، وبعبارة أخرى، فإن الحقيقة والمجاز قد يجتمعان في لفظ واحد طلبا للمعنى ومناسبة للسياق.

– أنه لا تنافي بين المصدر والخبر أو الصفة أو الحال إذا ما وقع موقع المشتق فيها، بل الإتيان بهذه الرتب بلفظ المصدر دون المشتق يفيد ما يفيده المشتق مع زيادة فائدة ؛ فهو أقل مبنى وأتم معنى.

– أن نيابة المفعول به عن الفاعل تؤدي دلالات عدة، وأهمها بشكل رئيس القصد إلى المفعول.

المصادر والمراجع:

(أ)

١- **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، د. خديجة عبد الرزاق الحديثي، مكتبة النهضة – بغداد، ط١/١٩٦٥م.

٢- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيان النحوي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني – القاهرة، ط١/١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣- **أسباب النزول**، أبو الحسن بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، دار الهلال – بيروت، ط٢/١٩٨٥م.

٤- **أسرار البلاغة**، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، ط١/١٩٩١م.

٥- **أسرار النحو**، ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، تحقيق: د. أحمد حسين حامد، دار الفكر – عمان، (د. ت).

٦- **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١/١٩٨٥م.

٧- **الإيضاح في شرح المفصل**، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد، ١٩٨٣م.

٨- **الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)**، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن أبي محمد عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩هـ) دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(ب)

٩- **البحر المحيط**، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان المعروف بأبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢/١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

١٠- **بدائع الفوائد**، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥٠هـ) مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، (د. ت).

١١- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ١٣٨٣هـ.

(ت)

١٢- **تأويل مشكل القرآن**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، شرحه ونشره: أحمد صقر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣/١٩٨١م.

١٣- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.

١٤- **تذكرة النحاة**، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان المعروف بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١/١٩٨٦م.

(ج)

١٥- **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن القاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن عبد الرحمن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل، ١٩٧٦م.

(ح)

١٦- **حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل** المسماة (فتح الجليل على شرح ابن عقيل على متن الألفية لابن مالك في علم العربية)، أحمد بن أحمد السجاعي(ت ١١٩٧هـ)، المطبعة الميمنية – القاهرة، ١٣٢٥هـ.

١٧- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، (د. ت).

(د)

١٨- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة حسان – القاهرة، (د. ت).

١٩- **درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز**، محمد بن عبد الله الخطيب الاسكافي (٤٢٠هـ) دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط١/١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٢٠- **دلائل الإعجاز**، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تعليق وشرح: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، ط١/١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

(ر)

٢١- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، أبو الثناء السيد محمود بن عبد الله الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، دار الفكر – بيروت، ١٩٧٨م.

(ش)

٢٢- **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الفكر – بيروت (د. ت).

٢٣- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق: د. صاحب جعفر أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد، ١٩٨٢م.

٢٤- **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٨٢م.

٢٥- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ت).

٢٦- **شرح المفصل**، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب – بيروت، (د. ت).

٢٧- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ)، المطبعة البهية – القاهرة، ١٣٠١هـ.

(ص)

٢٨- **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة، (د. ت).

(ف)

٢٩- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير**، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١/١٣٥٠هـ.

٣٠- **الفرائد الجديدة**، تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، التراث الإسلامي – جمهورية العراق، ١٩٧٧م.

(ك)

٣١- **الكتاب (كتاب سيبويه)**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٢/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٢- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت، ط١/١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٣٣- **كشف المشكل في النحو**، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد، ١٩٨٤م.

(ل)

٣٤- **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، و د.عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر بدمشق، ١٩٩٥ م.

٣٥- **ليس في كلام العرب**، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢/١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(م)

٣٦- **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، وزارة الإعلام – بغداد، ١٩٧٥م.

٣٧- **معاني الأبنية في العربية**، د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، الأردن، ١٤٢٨.

٣٨- **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ج١، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٢/١٩٨٠م ج٢، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف، (د. ت)، ج٣، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.

٣٩- **معاني القرآن**، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. عبد الأمير الورد، عالم الكتاب – بيروت، ط١/١٩٨٥م.

٤٠- **معاني النحو**، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ١٤٢٣.

٤١- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني – القاهرة، (د. ت).

٤٢- **مفتاح العلوم**، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة – بغداد، ط١/١٤٠٠هـ-١٩٨١م.

٤٣- **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، (د. ت).

(ن)

٤٤- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الكويت، ط١/١٩٨٧م.

٤٥- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار المعرفة – لبنان، (د. ت).

الرسائل الجامعية:

١- **ظاهرة النيابة في العربية**، دراسة وصفية تحليلية عبد الله صالح عمر بابعير، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧ م.

٢- **ظاهرة النيابة في النحو العربي**، أحمد عطية المحمودي، رسالة دكتوراه، دار العلوم، القاهرة، ١٩٩٤ م